المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/04/2016

العلم

البوليساريو تجاوز الخط الأحمر حين اختطفت «المعلومة» وأسرتها من فوق الأراضي المعزولة

قضية «المعلومة» تؤجج الأزمة بين إسبانيا وجبهة البوليساريو والقيادة تستنجد بقبيلة الرقيبات للتسوية

فوزية أورخيص

23510/1

أثارت قضية «المعلومة» استياء كبيرا داخل الأوساط الرسمية والمدنية بإسبانيا، وخلف احتجاز الشابة الصحراوية الإسبانية الجنسية ردود فعل زجرية لهذه الجهات، شملت تعليق المساعدات الانسانية، إذا ما استمرت البوليساريو في احتجاز من يحملون الجنسية الاسبانية، خاصة منهم شباب وشابات الجيل الثاني والثالث الذين باعتهم القيادة سالفا لأسر إسبانية ثرية من أجل تعزيز الدعم المعنوي لطرحها الإنفصالي، وتحفيز الاسترزاق والاغتناء السريع من قضية وهمية، وجزمت كبرى الجرائد الاسبانية ، ألباييس، في مقال تحليلي أن قضية «المعلومة» تهدد بخلق أزمة بين إسبانيا وجبهة البوليساريو.

واعتبر الاعلام الاسباني أن الجيل الجديد داخل المخيمات أصبح أكثر تطرفا وتشددا، واصفا الجيل الاول بالمتفتح والعلماني، وفي ذلك إتهام واضح لقيادة البوليساريو أنها فشلت في حماية شباب المخيمات من اللانحراف وراء التيارات المتطرفة المتواجدة على حدودها بمنطقة الساحل وتسرب هذا الفكرالى داخل المخيمات، اتهام يجعل من المخيمات بؤرة تهدد بعدم استقرار المنطقة ويخفي الكثير من المفاجآت حول الدور الذي باتت تلعبه القيادة في المنطقة المغاربية المطلة على أوربا مهما يخفيه الإعلام الإسباني الرسمي من حقائق خطيرة من

خلال خطاب منمق.

وضع متأزم بين القيادة وحلفائها الإسبان يمكن تفسيره بكون السحر انقلب على الساحر، وباتت قيادة البوليساريو اليوم تجني حنضل بيعها لأطفال المخيمات للأسر الإسبانية، طيلة أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، بغية تطبيع ما تسميه بقضيتها الوطنية مع المجتمع الدولي عامة والاسباني خاصة، وتسويق المعاناة ومأساة المحتجزين كي ترفع حصص المساعدات الإنسانية التي تعود بالنفع على القيادة وزبانيتها دون الفئة المستهدفة من محتجزي أرض لحمادة تندوف.

وبما أن إسبانيا هي واحدة من أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية للبوليساريو، ولا يقتصر الأمر على هبات من الحكومة المركزية، ولكن أيضا من العديد من البلديات والمجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي والمنظمات غير الحكومية، لذلك تلجأ إسبانيا دائما إلى حوار العصا والجزرة للضغط على البوليساريو، حيث تذكرنا قضية "المعلومة" بقضية "محجوبة" عندما جمدت مقاطعة بالينثيا مساعداتها للمخيمات وربطت عودة المساعدات بعودة الشابة الصحراوية محجوبة إلى اسبانيا، مما يدفع للقول ان القيادة لم تنجح في شيء غير تمريغ كرامة و شرف الصحراويين المحتجزين في وحل الاسترزاق وتسول حقوق اللجوء الذي من المفروض ان توفرها لهم الدولة الحاضنة وصونها وتضمنها لهم منظمة غوث اللاجئين عوض سياسة العصا والجزرة هذه، التي بات يجيدها الكل تكالبا على حقوق المحتجزين في المخيمات.

وتجدر الاشارة إلى أن قضية "المعلومة موراليس" مرفوقة بقضية كل من الشابة "الدرجة امبارك سلمى" و "نجيبة محمد بلقاسم"، أدرجهما التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، يوم 18 أبريل 2016، إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص قضية الصحراء المغربية، ضمن فقرته 82 المتعلقة بوضعية حقوق الإنسان داخل المخيمات.

ورغم استسلام القيادة الغاشمة لضغط المجتمع الدولي والحراك الرسمي والمدني الاسباني، و في محاولة لتفعيلها بالحرف لتوصيات أبيها الروحي بان كي مون، عمدت إلى اقتراف تجاوز خطير جدا على غرار استقبالها الأمين العام للأمم المتحدة ببير لحلو، إذ اختطفت ميليشياتها يوم 21 أبريل الجاري بمكان إقامة عائلة "أهل حمدة"، من قبيلة الرقيبات أولاد موسى، ببادية ميجك، و تم أخذ الشابة "المعلومة" واقتادتها على متن سيارتين، رفقة أمها، وهي من قبيلة الرقيبات لبيهات، و إخوانها "محمد لمين" و "خالد" بالإضافة إلى خالتها و ابنة خالتها إلى مقر الدوك بالرابوني، حيث تم الإفراج عن الجميع زوال يوم الجمعة 2016.04.22، بعدما تمسك افراد العائلة ببقاء ابنتهم معهم و اعتراضهم على تهجيرها إلى إسبانيا، إقتياد صحراويين فضلوا الهروب من المخيمات واللجوء إلى الأراضي المعزولة وإرجاعهم عنوة الى مخيمات تندوف، هو تدخل سافر في حرية التنقل الصحراويين داخل المخيمات وتجاوزمكشوف لحدود الخط الأحمر المسطر مع المغرب والبوليساريو من خلال اتفاقية وقف اطلاق النار، تشرف عليه قوات المينورسو بهذه المنطقة وتغض عنه الطرف على حساب سيادة المغرب لكونه احترم المواثيق الدولية وشرعيتها.

وتحاول القيادة اليوم أن تقنع بعض الأعيان بين أبناء قبيلة الرقيبات للضغط على عائلة "أهل حمدة" من أجل السماح لابنتهم "المعلومة" باتخاذ قرارها سواء بالرحيل إلى إسبانيا أو البقاء في المخيمات، دون العودة إلى ميجك، خصوصا و أن هذه القضية بدأت تؤثر سلبا على التضامن الاسباني مع قضيتهم الوهمية.

الصباح
يومية مغربية شاملة

13 % من وفيات الأمهات بسبب الإجهاض

2-4982

كشفت أسماء المهدي، منسقة تحالف ربيع الكرامة معطيات مثيرة، تخص دراسة حديثة تهم واقع الإجهاض ومضاعفاته، خلصت إلى أن 13 % من وفيات الأمهات تتم بسبب الإجهاض، مبرزة أنه رغم مرور سنة على المبادرة الملكية في مجال الإجهاض، الداعية إلى مشاورات بين وزارة العدل والحريات ووزارة الصحة تفضي إلى مقتضيات قانونية جديدة من شأنها تغيير التشريع الخاص بتقنين الإجهاض وتوسيع الحالات المتاح فيها، مازال الإجهاض المعقد يمثل 5،6 في المائة من الحالات التي تعتبر من المسببات المباشرة في وفيات الأمهات.

ونبهت المتحدثة نفسها، في ندوة صحافية، نظمها ربيع الكرامة بشراكة مع الجمعية المغربية لمناهضة الإجهاض السري، صباح أمس (الثلاثاء) بالرباط، إلى أنه في الوقت الذي تمثل الشريحة العمرية ما بين 20 و29 سنة، الفئة الأكثر إقبالا على عمليات الإجهاض، تمثل النساء أقل من 24 سنة، حوالي نصف حالات الوفيات المسجلة جراء الإجهاض، بنسبة تتجاوز 46 في المائة، "علما أن النساء الأكثر عرضة لحمل غير مرغوب فيه، وبالتالي الأكثر إقبالا على عمليات الإجهاض غير الآمن، هن في الغالب شابات في مقتبل العمر، يتحدرن من أوساط فقيرة، ويقمن بالأحياء والمناطق الهامشية".

ومن جانبه، وبعد أن أكد البروفيسور توفيق الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمناهضة الإجهاض السري على المضاعفات الخطيرة لعمليات الإجهاض السري، التي مازلت تتم بوتيرة 600 إلى 800 عملية إجهاض يوميا، في ظروف معقدة وغير صحية، تضاعف نسب الخطورة على حياة الأم وصحتها، نبه إلى أنه بعد مرور سنة على المبادرة الملكية، وصدور خلاصات اللقاءات التشاورية بين وزارتي العدل والصحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي استغرق إنجازها شهرا، "مازال المشكل إلى اليوم قائما، دون أن يعرف هذا الملف أي تطور ملموس، بل سادت حالة من الصمت، بعدما رفض كل من وزيري الصحة والعدل، في عدة مناسبات دعوات المشاركة في ندوات تتطرق إلى الموضوع وتخبر بتطورات الملف". صمت اعتبرته منسقة تحالف ربيع الكرامة، يعكس توجها وإرادة سياسية، قائمة على التراجع عن عدة مكتسبات "كنا نظن أننا حققناها بعد صدور دستور 2011، قبل أن يتبين العكس، في ظل حكومة تبين أنها تنهج سلوك الردة في عدة توجهات، لا تقتصر على ملف الإجهاض".

هجر المغلي

تعددت الأصوات والهدف واحد بقلم : يوسف عودة

تاريخ النشر : 27-04-2016

يوسف عودة

تعددت القضايا وتنوعت وأصبحت تمس شتى المجالات التي نعتاشها، ويحاول الكل فينا السعي الدؤوب لحل أشكاليته، والعمل على تيسير أموره بالقدر الذي يُمكنه من مواصلة الحياة وسد أحتياجاته وأبنائه، والتسلسل منها أي من دائرته الصغيرة الى الأكبر فالأكبر حتى الوصول إلى المجتمع ككل، جاهداً وضع كافة إمكانياته للمساهمة في حل القضايا العالقة كجهد جماعي، وهذه بالطبع يشكل مبدأ الحياة والمشاركة، والتي تحدث عنها علماء الاجتماع بتضافر الجهود والتماسك ليحيا الكل، من خلال اندماج الشخص بعشيرته وأهل بلده وبالتالي عموم دولته، بمعنى أو بأخر.

ورغم هذا إلا أن تشعب القضايا وتفرعها قلل من شأن بعضها ولفت الأنظار الى البعض الأخر، والمتتبع لقضية ما ربما يدرك حجم خطورتها في وقت ما ويسعى للحيلولة دون وقع أذى، وربما ينجح وربما لا، فالأمر برمته متعلق بالقضاء والقدر في أحيان، وبأحيان أخرى متعلق بنفسياتنا ومدى أستجابتنا للأمر، والأخطر من ذلك إرجاع الفشل للمجتمع، على أعتبار أنه الشماعة التي نعلق عليها دائما خيباتنا ونُحيطه بقلة حيلتنا، والأمثلة في هذا المقام كثيرة ومنها الصعب وفيها الأصعب، ولكننا هنا عرجنا على قضية هامة لربما تهم كل واحد فينا بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا وهي مسألة العنف الذي تتعرض له المرأة، والتي كما يقول الكثير منا بأنها المجتمع بأكمله فهي نصفه وتربي نصفه الأخر، ومع هذا فهي مضطهدة فيه.

أن العنف ضد المرأة مسألة قديمة جديدة، ورغم كم الأصوات الهائل الذي ينادي بنبذها والتخلي عنها، إلا أن النسب في تزايد، **فمثلا في المغرب وحسب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان من شهر أكتوبر للعام 2015، يشير إلى أن هنالك حولي ما يقارب 6.2 مليون إمرأة معنفة**، أي تتعرض للعنف بكافة أشكاله، ولعل هذا الرقم يشكل للوهلة الأولى صدمة لكنه وللأسف حقيقة واقعة. وفي فلسطين وحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن نسبة العنف ضد النساء تصل الى 37%، وبالطبع هذان النموذجان يُدللان وبشكل واضح على خطورة المسألة وإتساع نطاقها وكثرة ممارسيها ومضطهديها، وهنا يأتي الهدف الأوحد لنا جميعا بالتخلص من هذه الظاهرة السئية، فشرعت المؤسسات الحقوقية والإنسانية وعلى رأسها النسوية بشقيها الرسمية وغير الرسمية لمناهضة العنف، فخططت ودربت ونفذت ووضعت إستراتيجيات وآليات وطنية وحتى على مستوى المؤسسات المحلية لتغيير هذة النظرة الدونية للمرأة، التي هي الأساس بالعنف ضدها، وللأسف يبدو من الإحصائيات السابق ذكرها، أن هذه المؤسسات أخفقت في معالجة هذا الأمر، ولتغطية هذا لجأت إلى الشماعة المعهودة وعلقت الفشل عليها، بأن الموروث والثقافة السائدة صعب تغييرها، وكأننا كنا نخطط ونرسم لنطبق أعمالنا على الصفوة أو من يسمون أنفسهم صفوة المجتمع، ولم نلتفت منذ البداية الى مربط الفرس وهو المنبع والمتمثل بالفكر السائد والذي يجب أن تتوائم مخططاتنا وفكرة محاربته، وهذا فيضٌ من غيظ يا سادة. تأ

http://www.hespress.com/societe/303913.html

La coalition féministe « Printemps de la Dignité » s'insurge contre le retard pris dans la réforme de la loi sur l'avortement

La coalition des ONG marocaines « Printemps de la Dignité » a dénoncé, mardi à Rabat, le retard pris dans l'adoption de la réforme sur la loi de l'avortement qui continue, selon cette coalition de féministes, d'être bloquée et ce, depuis un an en raison de l' «absence de volonté politique ».

Lors d'une conférence de presse à Rabat, cette coalition rappelle que le nombre d'avortements clandestins quotidiens au Maroc se situe entre 600 et 800, d'où le risque qu'ils encourent aux femmes.

Le 15 Mai 2015, rappelle-t-on, un communiqué du Palais Royal avait indiqué que le Maroc allait autoriser l'avortement dans de nouveaux cas, notamment de viol ou de graves malformations et maladies fœtales, au terme d'un vif débat sur le fléau des avortements clandestins dans le royaume.

L'avortement dans « quelques cas de force majeure » sera autorisé, notamment lors de « grossesses (qui) résultent d'un viol ou de l'inceste«, ou encore de « graves malformations et maladies incurables que le fœtus pourrait contracter », avait affirmé le communiqué publié au terme d'une audience royale lors de laquelle **les ministres de la Justice et des Affaires islamiques ainsi que le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ont remis leurs avis**.

La coalition « Printemps de la Dignité » craint que cette réforme ne soit pas adoptée cette année en raison des élections qui s'approchent, et qu'elle devra ainsi attendre la formation du prochain gouvernement.

http://www.barlamane.com/fr/coalition-feministe-printemps-de-dignite-sinsurge-contre-retard-pris-reforme-de-loi-lavortement/

حركة ضمير تسائل الحكومة حول المرأة وتدين العنف بالشارع

في الواجهةأبريل 26, 2016اترك تعليق50 مشاهدة

سجل المجلس الوطني لحركة ضمير في بيان استياءه من استمرار الحكومة في محاولة تمرير مشاريع قوانين تمت صياغتها بدون اعتماد المقاربة التشاركية مع المجتمع المدني، وخاصة منها ما يتعلق بقانون هيئة المناصفة وقانون محاربة العنف ضدّ النساء.

ودعا المجلس إلى إدراج التعديلات الضرورية التي اقترحتها مكونات الحركة النسائية، وبعض المؤسسات الوطنية **وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، كما يعتبر المجلس تمرير هذه المشاريع بدون تعديل إجهاضا للمكتسبات الدستورية المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء، وانقلابا على الالتزامات العليا للدولة فيما يخص هذا الموضوع. ودعا المجلس الوطني إلى فتح باب التشاور بشكل جدّي حول القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، الذي لم يوضع حتى الآن ونحن في نهاية الولاية الحكومية، وذلك من أجل إدراج مقترحات القوى الديمقراطية المدنية المغربية، والخروج بقانون تنظيمي منصف وعادل يحقق الحماية والنهوض للغة الأمازيغية الرسمية. واستنكر المجلس استمرار عنف القوات العمومية في الشارع، والذي ما زال يؤدي إلى سقوط ضحايا بين الفينة والأخرى، دون مراعاة مقتضيات الدستور الذي ينصّ على الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، وكذا الحق في التنظيم، معبرا عن قلقه من تزايد حالات الامتناع من تسلم ملفات الجمعيات وتقديم وصولات الإيداع في العديد من المناطق، في خرق سافر للقانون من قبل السلطات المحلية. كما أن انتحار بعض المواطنين والمواطنات عبر إحراق أنفسهم بالنار احتجاجا على السلطات الإدارية مؤشر مقلق لا بد من الوقوف عنده لخطورته، مما يستوجب على السلطة النظر في شكاوى المواطنين وإنصافهم، ومحاسبة المسؤولين عن الشطط في استعمال السلطة . واعتبر المجلس الوطني أن فوضى الشارع التي يتعمّد إحداثها بعض المواطنين بهدف الاقتصاص من غيرهم، والتدخل في حياتهم الخاصة واختياراتهم الفردية الحرّة، ومحاولة فرض نموذج نمطي للقيم عبر العنف والقوة، اعتباره ظاهرة تكتسي خطورة بالغة على هيبة الدولة واستقرار البلاد، وبهذا الصدد تعبر حركة ضمير عن استغرابها لمحاكمة مثليي بني ملال جنبا إلى جنب مع المعتدين عليهم، الذين انتهكوا حياتهم الداخلية الخاصة خارج كل الأعراف والقوانين، مذكرة بأنّ واجب السلطة ليس معاقبة الضحايا بل حمايتهم في حياتهم الخاصة طبقا للدستور. وسجل المجلس تصاعد العنف الرمزي في مواقع التواصل الاجتماعي بين المواطنين المغاربة، مما يشكل مؤشرا سلبيا يحول دون استيعاب قيم المواطنة واحترام الحق في الاختلاف، كما يعرقل بشكل ملحوظ تطور نقاش عمومي ناضج ومسؤول حول مختلف القضايا الوطنية، وهو ما يظهر مقدار الاستعمال السيء للحرية في غياب التأطير والتربية المطلوبين، كما تظهر غياب التبصر والحكمة لدى بعض التيارات السياسية التي تدفع في هذا الاتجاه معتقدة أن ذلك يخدم توجهاتها، كما نؤكد على أن هذا التردي تتقاسم المسؤولية عنه المؤسسات التربوية وكذا الأحزاب السياسية والمجتمع المدني المغربي، مما يقتضي تضافر جهود الجميع من أجل التحسيس بمخاطر العنف الرمزي والمادي أيا كان مصدره وأهدافه. وعبر المجلس عن دعمه للقرار الملكي القاضي بمراجعة برامج التعليم الديني بالمؤسسات التعليمية ويأمل أن يشكل ذلك مناسبة لتجاوز كل المقررات والخطابات الحاملة لبذور الكراهية والتشدد، ويضع نفسه رهن إشارة كل تعاون مع المؤسسات المعنية بالموضوع. كما عبر المجلس عن دعمه لكل المبادرات التي تعبر عن نفسها في الآونة الأخيرة والمتمثلة الدعوة إلى تشكيل جبهة للمثقفين من أجل قيم الحرية والحداثة وكذا في تأسيس الجمعيات والشبكات ذات النفس التنويري والحداثي، ويعلن استعداده للمشاركة في كل المبادرات الرامية إلى الاصطفاف من أجل الدفاع عن الحريات وقيم العيش المشترك، وأكد المجلس على الحاجة الملحة إلى كتلة ديمقراطية وطنية متراصة، تعمل بتنسيق بين مكوناتها في جميع التراب الوطني على حماية المكتسبات الديمقراطية، وتأهيل الوعي الديمقراطي للمجتمع المغربي، والضغط من أجل الدفع بعجلة التغيير في الاتجاه الصحيح، الذي يضمن الحرية والمساواة والكرامة للجميع. على الصعيد المغاربي والدولي: وسجل المجلس الوطني قلقه البالغ بشأن العلاقات المغربية الجزائرية، والتي يغلب عليها التصعيد من قبل السلطات الجزائرية الساعية على الصعيد الدولي إلى عرقلة تسوية النزاع بشأن الصحراء المغربية، ويعتبر أن الجهود الجزائرية السائرة في الطريق الخطأ لا تساهم في تقوية الاتحاد المغاربي، مما يضيّع على شعوب المنطقة فرص الاستفادة من تجارها وخيراتها المشتركة. وبالمقابل يعتبر المجلس الوطني أن استفراد السلطات المغربية بتدبير ملف الصحراء دون إشراك القوى المدنية والسياسية المغربية في تدبيره، وكذا الجالية المغربية في الخارج، من شأنه إضعاف للموقف المغربي وطنيا ودوليا.

http://www.filwajiha.com/2016/04/26/51525

Quand le Maroc croise la Russie

Par Aïda BOUAZZA | Edition N°:4759 Le 26/04/2016

L'exposition se poursuit à l'Espace Expressions CDG jusqu'au 10 mai

Après avoir organisé l'expo-ateliers «Reflet Sud» en partenariat avec **le Conseil national des droits de l'homme (CNDH),** la Fondation CDG propose cette fois-ci d'aller vers d'autres horizons avec l'exposition «Regard croisé: Maroc-Russie». En partenariat avec l'ambassade de Russie au Maroc, cet évènement invite deux artistes, l'un Marocain et l'autre Russe, jusqu'au 10 mai à présenter leurs travaux. «Cette exposition a pour objectif de contribuer à donner du sens et de la matière au dialogue interculturel que nous promouvons, et à faire valoir l'art de nos deux pays, le Maroc et la Russie, en tant que composante fondamentale des relations et des échanges culturels», précise Dina Naciri, directrice générale de la Fondation CDG. Cette exposition est également l'occasion de célébrer l'amitié et les liens singuliers qui unissent les deux pays. A travers «Regard croisé: Maroc-Russie», les ambassadeurs artistiques, Abderrahman El Hannaoui et Igor Loguinov, présentent chacun une série de peintures mais aussi des dessins mettant en lumière le ressenti de chacun par rapport à des situations vécues ou encore rêvées.

Igor Loguinov est né en 1975 dans une petite ville russe du nom de Gus-Khrustalny. Aujourd'hui, il vit et travaille à Casablanca. C'est à l'université de médecine que le peintre autodidacte poursuit ses études supérieures. Il démarre sa carrière artistique en 2000 au Maroc. Loguinov a réalisé plus de 700 œuvres en 12 ans dont la plupart ont été vendues. La majorité de ses expositions se sont tenues à Casablanca et Rabat mais aussi à

Œuvre sans titre de Abderrahman El Hannaoui (180x135 cm) (Ph. Fondation CDG)

Marrakech, Mohammedia et Settat. «Tantôt démarche néo-orientaliste, tantôt aboutissement expressif, le style forgé par Igor marque son univers imaginaire de scènes pittoresques et symboliques, explorant les thèmes les plus révélateurs d'actualité, créant ainsi un monde iconographique qui vacille entre le cubisme et le romantisme», indique à son égard le critique d'art, Abdellah Cheikh.

Egalement autodidacte, l'artiste peintre Abderrahman El Hannaoui est né en 1964 à Casablanca. Sa passion pour l'art se révèle dès l'âge de 8 ans où il commence à réaliser au crayon des dessins de tout ce qu'il voit. Il poursuivra ses essais avec l'aquarelle, la gouache puis la peinture à l'huile. Il compte à son actif plusieurs expositions au Maroc, en France puis en Espagne. El Hannaoui travaille actuellement sur la représentation du corps en utilisant diverses techniques. «La représentation hétéroclite d'éléments réels de notre actualité donne à penser que les œuvres de cet artiste singulier sont porteuses de sens et d'allégories», note Abdellah Cheikh.

http://www.leconomiste.com/article/996914-quand-le-maroc-croise-la-russie

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Avortement: Les ONG s'impatientent

4760/23

• Elles déplorent la lenteur de la mise en place de la réforme initiée par le Souverain

• Une marche et des sit-in sont prévus pour mettre la pression sur le gouvernement

• Appels à l'élargissement des cas d'exception à l'interdiction de l'avortement

Chafik Chraïbi, président de l'AMALC, a déploré le retard dans la mise en place de la réforme, au moment où 600 à 800 avortements clandestins ont lieu chaque jour. Résultat: 13% des décès maternels sont liés à ce type d'opérations (Ph. Bziouat)

LE 16 mars 2015, le Souverain recevait les ministres de la Justice, des Habous et des Affaires islamiques, ainsi que le président du CNDH, pour examiner le dossier de l'avortement clandestin. Un coup de pouce royal qui a permis d'initier une réforme de la réglementation relative à cette question, qui continue de susciter la tension. Plus d'un an depuis le lancement de ce chantier, les ONG montent au créneau pour dénoncer «la lenteur du processus». Chafik Chraïbi, président de l'Association de la lutte contre l'avortement clandestin (AMALC), déplore: «Nous n'entendons plus rien sur ce dossier depuis plusieurs mois. Et cela nous inquiète». Chraïbi, considéré comme l'un des plus grands défenseurs de cette cause, tamment celle du code pénal, ont montré que l'orientation du gouvernement vise plutôt à barricader les possibilités de résolution de ce problème. C'est pareil à chaque fois qu'il est question des droits des femmes». Elle a pointé la responsabilité d'une «vision idéologique menaçante, qui est en train de réduire la portée de la vision instaurée depuis 2004, en termes de renforcement des droits de la femme».

L'AMALC, le printemps de la dignité et d'autres ONG ne comptent pas baisser les bras. Ils veulent remettre ce dossier au cœur des débats sociaux, afin d'accélérer la réforme. Ils ont prévu une marche et des sit-in de protestation. Pour l'instant, aucune date n'a été fixée.

Au-delà du retard qui marque la mise en œuvre de cette réforme, ces ONG ne semblent pas non plus satisfaite des recommandations relatives aux cas qui peuvent être légalisés. «Le projet de loi ne doit pas se limiter aux seules situations de viol, d'inceste ou de malformation fœtale», selon Chafik Chraïbi. Pour a pointé la responsabilité des ministres concernés. Il a fait savoir que les départements de la Santé et de la Justice ont été contactés à plusieurs reprises pour participer à la relance du débat autour de ce sujet. Mais «nos requêtes sont restées sans réponse», a-t-il dit. Il s'est interrogé sur les raisons du blackout autour de cette réforme. «S'il s'agit d'une simple question de procédure, ces ministères ont tort de perdre tout ce temps, au moment où des avortements clandestins sont effectués chaque jour», a-t-il dit. Chraïbi a présenté des chiffres alarmants: entre 600 et 800 avortements ont lieu chaque jour au Maroc, souvent dans des conditions déplorables, a-t-il indiqué. Un avis partagé par Asmaa El Mehdi, coordinatrice de la coalition printemps de la dignité. Pour elle, «il ne s'agit pas d'un problème de procédure. Les différentes réformes menées, nolui, «cela ne réglerait pas le véritable problème». Il a insisté sur l'importance de l'amendement de l'article 453 du code pénal, qui accorde une dérogation à l'interdiction de l'avortement, si la grossesse peut constituer un danger à la vie ou à la santé de la femme. Le président de l'AMALC plaide pour un élargissement de cette définition, notamment en prévoyant la possibilité de mettre fin à une grossesse non désirée, si elle risque de porter atteinte à «la santé physique, psychique ou sociale de la femme». Cela évitera de «rentrer dans des considérations religieuses, dans la mesure où il s'agit de protéger la santé d'un être humain», a-t-il expliqué.❑

M.A.M.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Complications

AU-DELÀ des cas prévus par la réforme de la loi interdisant l'avortement, les associations appellent à prendre aussi en considération les cas de grossesses non désirées, issues de relations sexuelles consentantes. Ces femmes constituent l'essentiel de la population ayant recours à l'avortement clandestin. Les conséquences sont graves, selon les données présentées par les ONG. La suspension de grossesses non désirées de façon clandestine, dans des conditions peu hygiéniques, se solde souvent par des drames. Selon Asmaa El Mehdi, qui se réfère à une étude récente, 13% des décès maternels sont liés à l'avortement clandestin. Ce sont les femmes âgées de 20 à 29 ans qui ont le plus recours à ces opérations. Résultat: 46% des décès liés à l'avortement concernent des femmes de moins de 24 ans, généralement issues de familles défavorisées et de quartiers périphériques.❑

Législation

Le projet de loi relatif au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance devant les conseillers

15926/15

Le projet de loi portant création du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance a atterri jeudi dernier à la Chambre des conseillers. Le texte, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles (article 169), est considéré comme une avancée majeure. Et pourtant, le CNDH et le CESE avaient émis des remarques aussi bien sur la forme que sur le contenu de ce projet. Les conseillers ont du pain sur la planche.

Le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance (CCFE) verra probablement le jour dans les prochaines semaines. Après avoir franchi le cap de la Chambre des représentants, le projet de loi y afférent a été transmis jeudi dernier à la Chambre des conseillers. Élaboré en collaboration avec des partenaires nationaux et internationaux, notamment les ministères de la Justice et des libertés et de la Jeunesse et des sports, la Délégation interministérielle des droits de l'Homme et la Commission de Venise relevant du Conseil de l'Europe, ce texte de loi intervient dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de l'article 169 de la Constitution.

Cette nouvelle entité, une fois mise sur pied, aura pour mission de veiller à l'élaboration des grandes orientations des politiques publiques portant sur les droits de la famille, de l'enfance, des personnes en situation de handicap, des personnes en situation difficile, des personnes âgées et de tous les membres de la famille. Le Conseil aura également pour mission d'assurer la protection juridique et la considération sociale et morale à même de garantir, sur un pied d'égalité, l'intérêt suprême de tous les enfants, tout en respectant l'application optimale des conventions internationales ratifiées et des lois nationales relatives à la protection de la famille et de l'enfance. Le projet de loi portant création du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance est maintenant entre les mains des conseillers qui n'auront pas la tâche facile. D'autant que ce texte de loi a fait l'objet de nombreuses remarques aussi bien de la part du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) que de la part du Conseil économique, social et environnemental. LE CNDH, qui a procédé à l'analyse des expériences internationales des pays ayant des dispositifs institutionnels relatifs à la famille et à l'enfance, avait en effet estimé qu'il serait judicieux de doter le CCFE d'un statut indépendant et d'une autonomie de gestion et de privilégier «l'approche droits» axée sur l'éclairage des politiques publiques et des stratégies plutôt que celle axée sur les services et l'assistance. Il avait souligné par ailleurs que la composition du CCFE devrait inclure des acteurs publics, de la société civile et du secteur privé en plus des personnalités indépendantes qualifiées, notamment dans le domaine de la famille et de l'enfance. Il avait en outre mis l'accent sur la nécessité de veiller à assurer la parité entre les hommes et les femmes dans la direction et la gestion des activités du Conseil, ainsi qu'une implication effective des acteurs de la société civile et du secteur privé dans l'élaboration et la mise en œuvre des politiques de la famille et de l'enfance.

De son côté, le Conseil économique, social et environnemental avait adopté un avis sur le projet relatif au CCFE. La composition, les attributions, le mode de financement sont autant de points qui doivent être revus, selon le CESE. Le Conseil avait en effet épinglé le projet de loi tant au niveau de la forme que du contenu. S'agissant de la forme, il avait estimé que le projet de loi ne contient pas de préambule exposant clairement les principes directeurs déterminant la création du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance (CCFE). Au niveau du contenu, le CESE avait pointé du doigt l'absence de mécanismes de consultation des enfants, alors que la participation des enfants aux politiques publiques est un droit reconnu par la Convention internationale des droits de l'enfant.

Le projet de loi portant création du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance a atterri jeudi dernier à la Chambre des conseillers.

> Le CNDH avait en effet estimé qu'il serait judicieux de doter le CCFE d'un statut indépendant et d'une autonomie de gestion.

Le Conseil avait considéré aussi que le texte élaboré par le département de Bassima Hakaoui était différent, à plusieurs égards, de la proposition faite par la commission scientifique. Ainsi, il avait recommandé vivement l'ajout d'un autre article permettant de rappeler les grands principes constitutionnels et les droits fondamentaux de l'Homme et de l'enfant qui devraient constituer le référentiel du CCFE. De même, le CESE avait estimé judicieux de préciser que le CCFE était une personne morale jouissant de l'indépendance financière et administrative. Par ailleurs, le Conseil économique, social et environnemental, tout comme le Conseil national des droits de l'Homme, avait pointé la composition du CCFE, telle qu'elle est prévue par le projet de loi. Pour le CESE, «la composition proposée ne garantit pas l'indépendance et l'expertise du CCFE et ne permet pas son insertion dans le champ institutionnel de manière complémentaire et cohérente». ■

A.Rm.

Prorogation du mandat de la MINURSO

Les droits humains au cœur de la prorogation du mandat de la MINURSO :

Lettre à l'attention des Etats membres du Conseil de Sécurité des Nations unies

Mesdames et Messieurs les Chefs d'Etat et de Gouvernement,

Le 28 avril prochain, les Etats membres du Conseil de Sécurité de l'ONU devront se prononcer sur la prorogation du mandat de la Mission des Nations unies pour l'Organisation d'un référendum au Sahara occidental (MINURSO). A cette occasion, EuroMed Droits, un réseau composé de plus de 80 organisations de défense des droits humains situées sur les deux rives de la Méditerranée, vous appelle à mettre les droits humains au cœur de ces discussions.

En 25 ans, le mandat conféré à la MINURSO n'a permis de dégager aucune solution d'ensemble. Cette année anniversaire est symbolique : la communauté internationale se doit d'apporter de nouvelles réponses à une situation qui perdure depuis trop longtemps.

Nous saluons certaines mesures prises par les autorités marocaines concernant le renforcement et le suivi du respect des droits humains au Maroc en général et dans ce territoire en particulier. Le vote d'une loi interdisant les procès de civils devant des tribunaux militaires, les invitations envoyées aux rapporteurs spéciaux du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies et le travail mis en place par les délégations régionales du **Conseil national des droits de l'Homme du Maroc (CNDH),** y compris dans le territoire concerné en sont des exemples., EuroMed Droits constate, en revanche, que le contexte qui prévaut au Sahara occidental demeure une situation d'exception : de nombreuses manifestations ont donné lieu à des incidents et à des arrestations, ou sont simplement interdites; les manifestants sont réprimés; la liberté d'association est entravée, et des délégations étrangères ont été refoulées par les autorités marocaines.

Au vu de cette situation au Sahara occidental, EuroMed Droits vous demande instamment de donner mandat à vos Ambassadeurs auprès des Nations unies de :

Renouveler le mandat de la MINURSO;

Etendre la mission de la MINURSO à l'examen de la situation des droits humains, ou établir des mécanismes internationaux permanents de vigilance et de contrôle du respect des droits humains. Ce mandat doit pouvoir s'exercer y compris dans les camps de réfugiés accueillis en Algérie et sous contrôle du Front Polisario ;

Assurer que la MINURSO puisse exercer sa mission sans entraves.

Nous restons à votre entière disposition pour toute information complémentaire.

En vous remerciant par avance de l'intérêt que vous réserverez au présent courrier, nous vous prions d'agréer, Mesdames, Messieurs, l'expression de nos sentiments les plus distingués.

Michel Tubiana,

Président d'EuroMed Droits

http://euromedrights.org/fr/publication/prorogation-du-mandat-de-la-minurso/